الأموال التي تحتاجها البلديات، وبذلك تضيف الحكومة على نفسها عبئاً جديداً، إضافة إلى أعبائها السابقة (زئيف شيف، هآرتس، ١٣/٨/١٩٨١). ويذهب أحدهم إلى القول: أن هدف منع المساعدات الثانية هو توجيه البلديات نحو اسرائيل. كما أن اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، تقدم الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل مشاريع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يفترض أن تمول الدول العربية سنوياً ١٠٠ مليون دولار، إلى بلديات ومؤسسات المناطق المحتلة من خلال هذه اللجنة. وتساعد هذه الأموال في توفير ٦٠ بالمئة من موازنة البلديات العادية، و١٠٠ بالمئة من الموازنات الخاصة بالمشروعات الانمائية. ويضيف هذا المصدر، أن الأوساط العسكرية الاسرائيلية، لم تخف رأيها في أن القرار حول منع ادخال المساعدات، يعتبر تعزيزاً طبيعياً للسياسة الحكومية بمنع اجراء اتصالات مع منظمة التحرير، وأن هذه الاجراءات جاءت تمهيداً لايقاف محاولات تطبيق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة (ابراهام رابينوفيتش. جيروزاليم بوست، ٢٢/٨/١٩٨١).

ويبقى السؤال المطروح في اسرائيل: هل هناك حقاً تغيير في السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة؟ وهنا، يعتبر أحد المصادر أن المستقبل سيبرهن على مدى جدوى هذه السياسة، إذ ربما يكون الأمر صدقاً، وربما كان دعاوياً فقط (زئيف شيف، هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

ردود الفعل العربية في الداخل على المشروع

وقد تمثلت ردود فعل معظم الهيئات والشخصيات، داخل المناطق المحتلة، على مشروع شارون هذا، في رفضها لمشروع الحكم الذاتي والمحاولات الهادفة إلى اقناع الفلسطينيين به. ففي تصريح لرئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، لوكالة عتيم الاسرائيلية أعلن عن سروره لخطة شارون التي «وجدت لكي تخفف من الأعباء التي يرزح تحتها المواطنون، ولكنها لم تؤكد على الحقوق القومية للفلسطينيين، وبودنا أن نسمع ضمن إطار السياسة الجديدة، حول وقف عمليات الاستيطان وحرية ابداء الرأي». وأعرب الشكعة عن أمله في أن يتولد لدى شارون احساس بالاعتراف، بأن السكان في المناطق المحتلة هم جزء من شعب كامل ذي طابع مميز (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

بيد أن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، امتنع عن الحديث، خوفاً من استدعائه للتحقيق في مقر الحكم العسكري (عل همشمار، ١٣/٨/١٩٨١).

أما رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، فعبر، بعد لقائه بشارون الذي استغرق حوالي ساعة ونيف، عن معارضته للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد، معتبراً أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين. وأضاف قائلاً: «إذا كانت حكومة اسرائيل مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير، فاننا سكان المناطق المحتلة على استعداد لبذل مساعينا الحميدة، من أجل إجراء حوار بين المنظمة والحكومة الاسرائيلية». واعتبر حنون أن السياسة الليبرالية التي يعتزم شارون اتباعها في المناطق، لم تضع حداً للاستيطان، «وطالما لم تطبق اجراءات ملموسة للحد من الوجود العسكري الاسرائيلي، فإنه لا وجود لليبرالية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٢٦، ٢٤ و٢٥/٨/١٩٨١، ص ٥).

وعبّر رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشه، عن أمله في أن يوضح شارون آراءه بشكل جيد، ومذكراً بأن أي حل للقضية، مالم يكن الفلسطينيون مقتنعين به، سيكون مصيره الفشل الذريع (المصدر نفسه، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

أما وحيد الحمد الله، رئيس بلدية عنبتا، قال: «كلنا نعرف شارون، ولذلك لا نستطيع أن نثق به... هدفه الوحيد هو اجراء حوار لتمديد الحكم الذاتي، وأن مثل هذه الأساليب جربت سابقاً وفشلت فشلاً ذريعاً» (القبس الكويتية، ٧/٩/١٩٨١).

من جهة أخرى، رفض نقيب المحامين في الضفة الغربية، جريس الخوري، اتفاقيات كامب ديفيد «وليدها غير الشرعي» الحكم الذاتي، رفضاً قاطعاً، واعتبر أن العودة إلى مفاوضات